

المدرس المساعد سحر جميل لمام

Saharjl87@uomustansiriyah.edu.iq

انضمام تكساس الى الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٤٤-١٨٤٥

أخذ الأمريكيون زمام المبادرة للاستيطان والتوسع غرباً ، كما أن قانون الأراضي لعام 1787 الذي أصدره الكونغرس شجع الهجرة الى هذه الأراضي بالسماح للمهاجرين اليها بأن يشكلوا حكومات ذاتية تدير شؤونهم، ومنح هؤلاء المهاجرون ضمانات كاملة بأنهم سيعاملون دائماً على قدم المساواة مع سكان المناطق الشرقية، وبذلك يمكن القول أن الامتداد نحو الغرب كان عملية منظمة وممنهجة منذ استقلال الولايات المتحدة، وتوجت جهود الحكومات المتعاقبة في هذا الشأن عندما قامت الولايات المتحدة بشراء إقليم لويزيانا من فرنسا في عام 1803 مقابل خمسة عشر مليون دولار، ولقيت هذه المبادرة تأييداً كبيراً من الأمريكيين، لأنها أكسبت البلاد مساحات واسعة في الأراضي ذات الإمكانات الكبيرة.

لقد نتج عن الضمانات التي أعطاها الكونغرس الى المهاجرين، بأنهم سوف يعاملون على قدم المساواة مع سكان المناطق الشرقية، حصول نزوح جماعي الى تلك المناطق، ولم تلبث هذه الضمانات أن أعطت ثمارها بعد ضم ولاية كنتاكي الى الاتحاد عام 1792، وتبعها ولاية تينيسي عام 1796، وأوهايو عام 1803، ثم دخلت الاتحاد بين عامي 1816-1821 ست ولايات جديدة هي: أنديانا، مسيسيسيبي ، إلينوي، ألاباما، مين، وميسوري وهكذا، فإن صفقة جيفرسون بشراء لويزيانا والامتدادات التي أعقبتها الى الغرب ضاعفت من مساحة الأراضي الأمريكية، وكانت المكسيك تقع جنوب غرب الأراضي الأمريكية، وحصلت على استقلالها في عام ١٨٢١م بعد حرب كبيرة ضد إسبانيا ، كما أنها بلد كبير يضم مناطق مهمة وغنية بالموارد المحاذية للأراضي الأمريكية وهي تكساس ونيو مكسيكو، كاليفورنيا، نيفادا، يوتا، فضلاً عن جزء من كولورادو، وكانت هناك رغبة حقيقية من قبل الأمريكيين للاستيلاء على هذه المناطق وضمها للاتحاد الأمريكي.

تم اعلان استقلال تكساس رسمياً في نيسان عام 1835 والتي كانت غالبية سكانها من المهاجرين الأمريكيين الذين لهم رغبة حقيقية في الانضمام للولايات المتحدة، وعلى الرغم من الرغبة الجامحة التي أبداها سكان تكساس من أجل الانضمام للولايات المتحدة وتوفر الأجواء المؤيدة في الرأي العام الأمريكي، إلا أن الحكومة الأمريكية برئاسة أندرو جاكسون لم تقم بالخطوات العملية للقيام بعملية الضم، بسبب خشيتها من وقوع حرب مع المكسيك، وفي السنوات التي أعقبت استقلال تكساس كانت مشكلة العبودية السبب الرئيسي في تأخير انضمامها الى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أكد الداعون الى إلغاء الرق بأن محاولة ضم تكساس هي مؤامرة يديرها الحزب الديمقراطي والولايات الجنوبية التي تبيح نظام الرق، بينما عارض أنصار حزب الأحرار في الشمال فكرة انضمام تكساس، لأنها بحسب اعتقادهم ربما تؤدي الى تشكيل عدة ولايات في الجنوب بسبب اتساع مساحتها، وبسبب هذا الخلاف الداخلي بين الولايات فإن الحكومة الأمريكية في عهد الرئيس مارتن بورين، لم تكن لديها القدرة على حسم الأمر، وفي عهد الرئيس الأمريكي جون تايلر ازدادت رغبة جمهورية تكساس بالانضمام الى الولايات المتحدة، وتكررت طلبات الانضمام التي قدمتها تكساس للكونغرس، ازاء هذه الرغبة التي أبدتها تكساس، بدأت مفاوضات الضم التي قادها وزير الخارجية الأمريكي جون كاليهون الذي نجح في وضع معاهدة الانضمام، لكن مجلس الشيوخ الأمريكي رفض المصادقة عليها بسبب تأثير أعضاء حزب الويغ المناهضين للعبودية، وخشية بعضهم من أن ضم تكساس سيؤدي الى اندلاع الحرب مع المكسيك، وحاول الرئيس تايلور الضغط على معارضي الضم عندما طلب من الكونغرس الموافقة على المعاهدة، لكن الكونغرس انتهت أعماله قبل أن يحسم أمر المعاهدة، وبذلك أصبحت مشكلة تكساس المسألة الرئيسية في الحملة الدعائية للانتخابات الرئاسية لعام 1844 في الولايات المتحدة بين الحزب الديمقراطي وحزب الويغ، وبذلك شكلت قضية ضم تكساس الى الاتحاد الأمريكي القضية الأساسية في الحملة الانتخابية الأمريكية لعام 1844 بين الحزب الديمقراطي وحزب الويغ كان التباين واضحاً في موقف الحزب الديمقراطي من قضية ضم تكساس، إذ إن الديمقراطيين الشماليون كانوا يرفضون بشدة ضم تكساس والأخلال بمبدأ التوازن بين الولايات، على أساس أن تكساس كانت تبيح العبودية، وبطبيعة الحال ستتنضم الى الاتحاد على أنها ولاية غير حرة فمنذ بدء الحملة الانتخابية أعلن المرشح الديمقراطي مارتن فان بورين في نيسان عام 1844 عن وجهة نظره الخاصة بمسألة ضم تكساس بقوله " أن إلحاق تكساس في هذا الوقت وبدون موافقة المكسيك هو إجراء يؤدي الى تشويه السمعة الوطنية ويدخلنا في حرب مؤكدة ضد المكسيك،

وربما مع قوى أجنبية أخرى، مما يشكل خطراً على قوة الاتحاد، وإرباكاً للوضع الاقتصادي الحالي" ، قوبل تصريح مارتن فان بورين، برفض واسع من أعضاء الحزب الديمقراطي في الجنوب، الذين استغلوا شرط الترشيح في النظام الداخلي للحزب الذي ينص على وجوب حصول المرشح على أغلبية الثلثين من أصوات حزبه للموافقة على ترشيحه، وعارضوا ترشيح مارتن فان بورين على الرغم من إعادة الاقتراع ثمان مرات ، لكنه لم يحصل فيها على نسبة الثلثين اللازمة، وبذلك أُنقِصَ أغلبية الأعضاء في الاقتراع التاسع على ترشيح جيمس بولك الذي حصل على أغلبية ثلثي الأصوات وأصبح المرشح الرسمي للانتخابات الرئاسية لعام 1844 عن الحزب الديمقراطي، كان ترشيح بولك انتصاراً لرغبة الديمقراطيين الجنوبيين المؤيدين لمشروع ضم تكساس، ولذلك سعى بولك بعد ترشحه الى طمأننتهم في هذا الصدد في مناجاة حزبه الانتخابي الذي قدمه للناخبين على أن ضم تكساس تعد من القضايا الكبيرة والمهمة في السياسة الأمريكية، والتي يجب أن تنجز في أقرب وقت ممكن ، أما حزب الويغ فقد حاول تفادي الانخراط مباشرة لمسألة تأييد ضم تكساس، وكانت وجهة نظر الحزب تتلخص بأن عملية الضم تخلق حالة انشقاق بين الولايات بسبب تشتت مواقفها بين الرفض والتأييد لعملية الضم، وكان البرنامج الانتخابي لمرشح الحزب هنري كلاي يشدد على الإصلاحات الداخلية في ولايات المتحدة ويتجاهل موضوع تكساس تماماً .

بعد انتخاب السيد بولك في عام 1844 وقبل تنصيبه رئيساً ، أصدر الكونغرس قراراً مشتركاً ، يقدم مقترحات إلى جمهورية تكساس لضمها إلى الولايات المتحدة ، بشرط قبولها في الاتحاد كولاية واحدة ، مع امتياز تشكيل ما لا يتجاوز أربع ولايات أخرى ، مما يجعل خمس ولايات في المجموع من ولاية تكساس المذكورة ، والشرط الإضافي الذي يقضي بأن مثل هذه الولايات التي يجب أن تقع جنوب خط 30-36 ، والمعروف باسم خط تسوية ميسوري لعام 1820 ، يجب أن يتم قبولها في الاتحاد مع أو بدون العبودية ، كما يجب على كل ولاية أن تحدد لنفسها صلاحياتها ، ويجب على الولاية أو الولايات التي يجب تشكيلها من ولاية تكساس ، شمال الخط المذكور أن تحظر العبودية إلى الأبد . وبعد موافقة تكساس على المقترحات تمت مفاوضات عقد معاهدة الانضمام ، واجتمع

الكونغرس في التاسع والعشرون من كانون الأول عام 1845 تم الاعلان عن قرار مشترك في الكونغرس للقبول الرسمي لتكساس ولاية في الاتحاد الأمريكي ، والذي تم تمريره بأغلبية 141 صوتاً مقابل 56 صوتاً في مجلس النواب ، بينما وافق مجلس الشيوخ بأغلبية 31 صوتاً مقابل 13 صوتاً عندما تمت عملية ضم تكساس إلى الاتحاد ، تم الالتزام بسياسة التقسيم العادل على أساس خط 30-36 ، ولم يكن لها أي تأثير من خلال تمديد الخط إلى أقصى الغرب حيث قد تصل عملية الاستحواذ الجديدة، وان كان هنالك الكثير من التنوع في الآراء فيما يتعلق بملائمة وحكمة ضم تكساس، ففي الشمال عارض هذا الإجراء أعداد كبيرة على أساس

أنه سيوسع مساحة أراضي العبودية داخل الاتحاد ، بينما في الجنوب تلقت العملية دعماً
إضافياً كبيراً من أجل نشر العبودية ، ولم يعترض عليه عدد كبير في أي من القسمين على
أساس أنه واسع ونفذ سياسة تسوية ميسوري ، وإنما كان الاعتراض على الاستحواذ على
البلاد فقط